الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٨
المعقودة يوم الجمعة
٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة

الرئيس : السيد زياران (جمهورية إيران الإسلامية)

(نائب الرئيس)

UN LIBRARY
DEC 9 1991

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.8
18 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56317 ٤٣١٠٤ز(٩١)

في غياب الرئيس ، تولى الرئاسة السيد زياران (جمهورية إيران الإسلامية) ، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠

مناقشة عامة (تابع)

١ - السيد ايلياشيف (اسرائيل) : قال إن المفاهيم البناءة للاستراتيجية الإنمائية الدولية تمثل إطارا ملائما لتقدم البلدان النامية . وأضاف أن التداخل بين جوانب التنمية المختلفة يتطلب نهجا شاملا يتضمن حماية البيئة ، وتناول المشاكل الاجتماعية والديموغرافية ، والصحة والتعليم للجميع ، ونقل التكنولوجيا ، والقضاء على الفقر والجوع ، والديون الخارجية ، ومكافحة إساءة استعمال المخدرات . ولا يمكن حل مشكلة الفقر على المدى الطويل دون أن تؤخذ في الاعتبار المشاكل البيئية الجديدة في جميع أنشطة التنمية .

٢ - ولقد أدى الخلل الاقتصادي العالمي الى تفاقم المشاكل الاقتصادية الاساسية في كثير من البلدان النامية . وفي افريقيا لا تزال الحالة الاقتصادية الحرجة في تدهور مستمر . وذكر المتكلم أن اسرائيل اقترحت حلولا محددة فيما يتعلق بهذه المشكلة في وثيقة رسمية قدمتها عام ١٩٨٦ في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة المكرسة لدراسة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

٣ - وأضاف أن الجهود التي تبذل للحد من أوجه التفاوت بين الشمال والجنوب لا تزال غير موفقة ، وخاصة بسبب عدم كفاية الاعتمادات الموجهة للتنمية والاهمية المبالغ فيها الممنوحة للقطاع المركزي الحديث في البلدان النامية ، على حساب القطاع الريفي الذي يتسم بتخلف وهامشية دائمين .

٤ - وقال إن اسرائيل قدمت داخل إطار الامم المتحدة وخارجها نموذجا للتنمية القابلة للإدامة من خلال تعزيز الاقتصاد المرحلي . ويهدف هذا الاقتراح الى كسر دائرة الفقر الخبيثة عن طريق تحسين الإنتاجية ونوعية الحياة في القطاعات التقليدية الفقيرة الهامشية . وبموجب استراتيجية الاقتصاد المرحلي ، تنفذ برامج ذات مشاريع محدودة تتناول المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الاكثر إلحاحا ، مع الاخذ بمستوى مبدئي من التطور يتوافق مع قدرة المؤسسات الإنمائية والجماعات المستفيدة .

(السيد ايلياشيف ، اسرائيل)

٥ - وقال إن أحد العناصر الاساسية للتنمية القابلة للإدامة هو التكنولوجيا ، التي ينبغي اختيارها بدقة وفقا للاحتياجات المحددة لكل بلد نام . وتمنح الاولوية في اسرائيل للبحوث المتعلقة بالطاقة الشمسية وتنميتها ، وهي طاقة مجانية فضلا عن كونها نقية . ومن حيث التكلفة ، فقد ثبتت فعالية تصنيع هذا النوع من الطاقة واستخدام الكتلة الحيوية . وقد خفضت اسرائيل نسبة الناتج القومي الإجمالي المخصصة لاستيراد الوقود من ١١ في المائة الى ٧ في المائة . وهذه التكنولوجيات البيئية ، واسرائيل على استعداد لتقاسمها مع بلدان نامية أخرى ، يمكن أن تلعب دورا هاما في الجهود الرامية الى تحقيق تنمية قابلة للإدامة .

٦ - وطوال ٣١ سنة من المشاركة في جهود المجتمع الدولي من أجل التنمية ، تعاونت اسرائيل مع أكثر من ٩٠ بلدا ووفرت التدريب لأكثر من ٠٠٠ ٤٠ رجل وامرأة من البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا ، بوجه خاص في الزراعة والمجالات ذات الصلة .

٧ - واختتم المتحدث كلمته قائلا إن اسرائيل تريد سلما يعم جميع البلدان المجاورة لها من أجل الوصول الى حل كامل في المنطقة يتيح لجميع الشعوب أن تعيش على قدم المساواة وفي مناخ من الثقة والاحترام المتبادل .

٨ - السيد كوستارسيك (بولندا) : ذكر أنه يؤيد الفكرة القائلة بأن هناك توافقا في سبيله الى التحقق بشأن أسلوب التنمية ، يركز على المبادرة الفردية وروح الإقدام على تنظيم المشاريع والاستثمار في إطار حرية الاسواق وزيادة التكامل بين الاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي . ومن المهم إذن ، إزالة الحواجز المؤسسية التي تعترض طريق الانتقال الحر للاصول والخدمات . ومن المهم أيضا ألا تفشل مفاوضات جولة أوروغواي .

٩ - وأضاف أن عملية التحول في بولندا هي أبطأ وأصعب مما كان متوقعا . وبالرغم من المساعدة الخارجية ، وبخاصة مساعدة نادي باريس ، الذي قرر تخفيض الديون الخارجية لبولندا ، فالتحول الاقتصادي في اتجاه السوق يطرح مصاعب هائلة ويتطلب تضحيات كبيرة . ومن الناحية الهيكلية ، كان من شأن ٤٥ عاما من تخصيص الموارد الاجتماعية والاقتصادية ، دون مراعاة السوق ، خلق تفاوتات ذات أبعاد ملموسة (على الصعد الاقتصادية الجزئية وأيضا الاجتماعية الجزئية) وغير ملموسة (اهمال الكفاءات والمبادرة والمردود التعليمي) . ومن الناحية التكنولوجية ، خلق نوع من العزوف

(السيد كوستارسيك ، بولندا)

الفردي والاجتماعي عن التجديد والابتكار . ومن الناحية المؤسسية ، لوحظ عدم توفر بنية هيكلية تنظيمية والوعي الاجتماعي الضروري لاداء الاقتصاد السوقي الحديث . ومن الناحية المجتمعية ، خُلق إنسان سلبي تنقصه القدرة على تنظيم المشاريع ولا يريد التعرض لاية مخاطر أو تحمل أية مسؤوليات .

١٠ - وقال المتكلم إن في بولندا ، التي تواصل جهودها بدأب ، يُلاحظ قيام توسع دينامي جدا في القطاع الخاص . وفي نهاية عام ١٩٩٠ ، بلغ اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٨٩ . وفي المقابل ، سجل انخفاض ملحوظ في إنتاج قطاع الدولة ، الذي لا ينزع الى خفض تكاليفه وتحسين أساليبه التجارية . وأضاف أن مفتاح التحول الاقتصادي يكمن في التحول الجذري لهيكل الملكية . ثم أعرب المتكلم عن تقديره لقرار الجمعية العامة ١٨٨/٤٥ . المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، المتعلق بالقدرة على تنظيم المشاريع .

١١ - ونظرا للعلاقة الوثيقة بين النمو والتنمية الاقتصادية ، من ناحية ، وسلامة البيئة من ناحية أخرى ، أعرب المتكلم عن أمله في أن ينجح مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وأضاف أن الامم المتحدة ينبغي أن تركز نشاطها الاقتصادي والاجتماعي في المجالات التي تتوفر لها فيها مزايا نسبية ، وهذا جانب ينبغي وضعه في الاعتبار في إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

١٢ - السيد اوبراين (نيوزيلندا) : قال إنه قد مر عام على الدورة الاخيرة حفل بتغيرات سياسية هامة وعاصفة ؛ أما في الميدان الاقتصادي فقد استمرت المشاكل العالمية بلا حل . ومن المهم المحافظة على البيئة على الصعيد العالمي وتنشيط التنمية الاقتصادية في نفس الوقت . ولتحقيق تنمية قابلة للإدامة ، لابد من اعتراف النظام التجاري الدولي بمسألة المزايا النسبية . ولا يمكن تصور تنمية قابلة للإدامة دون نظام تجاري منفتح . وأعرب عن قلق نيوزيلندا الشديد ، لتزايد خطر السياسات التجارية التمييزية تزايدا كبيرا منذ الدورة السابقة . ولا يمكن التقليل من أهمية الوصول الى نتائج ناجحة في جولة أوروغواي . وبالرغم من أن كثيرا من الدول الاعضاء تشاطره هذا الرأي ، فالحاجة تدعو الى بعض الجهد للابتعاد عن ممارسات الماضي الحمائية وعن السياسات الاقتصادية التي تدعمها . وتحاول الحكومات في أوروبا الوسطى وأمريكا اللاتينية وآسيا وغيرها من المناطق تحرير الاقتصاد من أساليب التدخل التي كانت سائدة في الماضي . وستتعرض اصلاحاتها الاقتصادية للخطر إذا لم تنجح المفاوضات في وضع إطار لتحرير التجارة . ومن الضروري أن تكون هذه الاصلاحات مصحوبة بإطار اقتصادي دولي ليبرالي يشمل قبل كل شيء نظاما تجاريا منفتحا متعدد الاطراف .

(السيد اوبراين ، نيوزيلندا)

١٣ - وليس من المبالغة القول إن العالم حاليا يواجه في الميدان التجاري أزمة شبيهة بالأزمة التي واجهها في الميدان السياسي عام ١٩٩٠ في الخليج الفارسي . وأضاف أن جولة أوروغواي لا ترد في جدول أعمال الجمعية العامة ، ولكنها تشكل في الحقيقة عنصرا هاما في جميع المداولات الجارية في هذه الدورة . ومن المهم أن تنجح جولة أوروغواي في وضع حد للركود الاقتصادي الراهن ، والبدء في القضاء على الفقر ، وتخفيف عبء الديون الثقيل ، والعمل جماعيا على إتاحة بديل اقتصادي قابل للإدامة يحافظ على البيئة .

١٤ - وقال المتكلم إن الصلة بين التجارة والبيئة أمر لا جدال فيه . وتشاطر نيوزيلندا العالم قلقه فيما يتعلق بحماية البيئة . وأضاف أن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سيكون إحدى ركائز التعاون من أجل إيجاد إطار فعال للتنمية القابلة للإدامة وتعزيز البيئة . إن العملية التحضيرية للمؤتمر والمفاوضات ذات الصلة بوضع اتفاقية عامة في موضوع التغيرات المناخية هي أمور تتطلب ارادة سياسية لتأمين نجاحها . ولن تنتهي هذه العملية بنهاية المؤتمر في حزيران/يونيه ١٩٩٢ . فينبغي لمنظومة الامم المتحدة أن تعتمد على وسائل ما للقيام بدور دائم في السعي الجماعي من أجل التنمية القابلة للإدامة وتعزيز البيئة .

١٥ - وتستطيع الامم المتحدة أن تلعب دورا رئيسيا في الشؤون البيئية فيما يتعلق بصيد السمك في أعالي البحار بالشباك البحرية العائمة الكبيرة . وفي قرارين ووفق عليهما في دورتين متتاليتين ، اشتركت نيوزيلندا مع بلدان أخرى في تقديمهما ، وجهت الجمعية العامة نظر العالم الى مشكلة نهب موارد البحار من جانب بعض المصالح في قطاع الصيد . وفي هذين القرارين حددت وسائل تدريجية لإنهاء هذه الممارسات على الصعيد العالمي . وطبقت بعض هذه الوسائل بالفعل . وترحب نيوزيلندا ، بوجه خاص ، بالوقف الكامل لعمليات الصيد في أعالي البحار بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في جنوب المحيط الهادئ قبل التاريخ الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ٤٤/٢٢٥ ، المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ومع ذلك ، من الضروري تطبيق الوسائل الاخرى وتأمل نيوزيلندا أن تعزز الجمعية العامة في دورتها الحالية القرارين السابقين . وقال إن الجمعية العامة بدأت في قرارها ٤٤/٢١١ ، المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، استعراض الانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية . وينبغي أن يكون برنامج الانشطة في الدورة الحالية استمرارا مطردا لهذه العملية . وأضاف أن الامين العام ، في تقريره عن أعمال المنظمة ، في تحليل شاقب للحالة ، قال إن ارتفاع مستوى الغنى وتزايد الفقر إحدى الخاصيات البارزة والمتناقضة للساحة العالمية الحالية ، وإن الوضع العالمي يوفر أدلة كبرى على أن الفقر يقوض انسجام

(السيد اوبراين ، نيوزيلندا)

المجتمعات والدول ويدمر أساس حقوق الإنسان ويضر بصحة البيئة . وبناء عليه هناك حاجة الى مواجهة هذه المسألة بنفس الشعور بالاستعجال الذي تثيره الأزمات السياسية .

١٦ - وقال إن المقصود بالتعاون الدولي العلاقات بين الشمال والجنوب ، بين منتجي السلع الاساسية والمنتجين الصناعيين ، بين سكان المناطق الريفية وسكان المدن ، بين البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة . وبوجه خاص ، ينبغي أن توضع في الاعتبار الصلة بين سياسات التنمية ورغبات الشعوب ، التي ليست فحسب مستفيدة من عملية التنمية وإنما أيضا مشاركة فيها . ثم قال إنه ينبغي في هذه العملية إيلاء أهمية أساسية لرغبات الشعوب لدى توزيع المساعدة . وبناء عليه ، ينبغي أن يكون هناك تبادل مستمر للمعلومات بين المانحين والمتلقين ، وبين المستفيدين والمؤسسات المعنية بالتنفيذ . والهدف الرئيسي لسياسة التنمية ينبغي أن يكون تقليل الفقر . وأفضل وسيلة لإنجاز ذلك هو تطبيق سياسات داخلية متسقة ، والربط بشكل أكمل بين المساعدة الخارجية وتخفيف الفقر واصلاح البيئة التجارية الدولية .

١٧ - وبالمثل ، لابد من استخدام الموارد على نحو أكثر فاعلية . ووفقا للتقرير الذي أعده برنامج الامم المتحدة الإنمائي بشأن التنمية البشرية ، هناك إمكانيات هائلة لإعادة تشكيل الميزانيات الوطنية والمساعدة الدولية ، وأن ما يحدد استخدام الميزانيات الوطنية في أغراض التعليم أو الصحة أن التسليح والفساد ومساعدة الأغنياء ليس هو في النهاية التمويل ، وإنما الإرادة السياسية .

١٨ - السيد سيزاكي (اليابان) : أعلن أن الدورة الحالية للجمعية العامة تعقد في مرحلة انتقالية هامة بالنسبة للاقتصاد العالمي : نحو تعاون عالمي أكبر ؛ وحل سلمي للنزاعات الاقليمية ؛ واصلاح اقتصادي لاقامة نظام سوقي حر وتعزيز المبادرة الخاصة ؛ والديمقراطية ؛ والتعددية وحقوق الانسان . ولكن تستمر المشاكل القديمة ، مشاكل الفقر والتزايد السكاني والتلوث البيئي والكوارث الطبيعية وندرة الموارد المالية والمديونية .

١٩ - وأضاف أن العالم يترابط على نحو متزايد ، وذلك يقتضي تعاونا دوليا أكبر على أساس واضح مؤداه أن كل بلد مسؤول عن حل مشاكله الخاصة ، بما في ذلك مشاكل التنمية ، وأن المجتمع الدولي يقع على عاتقه دعم جهود المساعدة الذاتية .

٢٠ - ولايزال نمو البلدان النامية مثارا لقلق العالم بأسره . وانتقال الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية الى اقتصاد سوقي ، وإن كان يقتضي مساعدة دولية ، إلا

(السيد سيزاكي ، اليابان)

انه لا ينبغي أن يحول دون إيلاء أولوية عليا للتعاون من أجل التنمية . وعندما تزداد الاصلاحات عمقا ، تزداد الاحتياجات المالية ؛ ونظرا للقيود الادخارية على الصعيد العالمي ، سيكون من الاصعب على الارجح الحصول على تمويل من خلال الاقتصاد الدولي .

٣١ - وقال إن المساعدة الانمائية الرسمية تلعب دورا هاما في عملية التنمية ، ولا يزال مجتمع المانحين على التزامه بدعم التدفقات المالية بشروط مواتية للبلدان النامية . ومع ذلك ، نظرا لان من المحتمل أن تزداد الظروف المالية على المستوى الدولي سوءا ، وبالذات في مجال رأس المال الخاص ، بما في ذلك الاستثمار المباشر ، ربما زادت المصاعب المالية للبلدان النامية . ومن ثم ، ينبغي لهذه البلدان أن تكثف جهودها لتهيئة الظروف المواتية لدخول رؤوس الاموال وللاستخدام الكامل لمواردها المالية الداخلية . وينبغي وقف هروب رؤوس الاموال ، وكما قال المدير العام للتنمية والتعاون الدولي ، يجب تخفيض النفقات العسكرية الزائدة عن الحد .

٣٢ - ثم قال إن نمو بعض البلدان في آسيا ، بالمقارنة بتدهور كثير من البلدان في افريقيا جنوب الصحراء ، أثبت بوضوح أن الامر الاهم ليس البيئة الخارجية ، وإنما مدى ملاءمة إطار السياسة الاقتصادية للبلد . ومن أجل ذلك ، يتزايد عدد البلدان في امريكا اللاتينية وافريقيا التي تستهل عمليات اصلاح وتكيف هيكلي صعبة ولكن تبعث على الارتياح ، ونتائجها حتى الان مشجعة للغاية .

٣٣ - ومن المسلم به أن الاستفادة من الموارد البشرية هي الهدف الرئيسي لتعزيز التنمية والوسيلة الرئيسية لتحقيقها ، ومن المتفق عليه حاليا أن جميع قطاعات المجتمع ينبغي أن تشترك على نحو كامل في عملية التنمية .

٣٤ - ويرى وفد اليابان أن اللجنة الثانية ينبغي أن تعكس في مناقشاتها تطورات الحقائق المعاصرة بقدر أكبر . وينبغي التخلي عن أية محاولات لتنظيم الاقتصاد لائحيا ، كما كان عليه الحال في المناقشات المطولة التي جرت بشأن مدونة قواعد السلوك للشركات الدولية . فلقد بدأت هذه المناقشات في السبعينات ، عندما كان الكثير من البلدان النامية يرى أن هذه الشركات سيكون لها آثار سلبية عليه . لقد تغيرت المواقف ومن رأي البلدان النامية الآن أن هذه الشركات أساسية لتنميتها كما أن كثيرا منها يستضيف حاليا بعض هذه الشركات . وتقع على عاتق البلدان الصناعية مسؤولية دعم النمو الاقتصادي ومواصلة بذل أقصى الجهود لتخفيض أوجه الخلل الداخلية والخارجية . وأضاف أن التجارة أهم عناصر تعزيز التنمية ، وبناء عليه ينبغي

(السيد سيزاكي ، اليابان)

التأكيد على ضرورة أن تتوج جولة أوروغواي بالنجاح . وينبغي دراسة امكانية زيادة تخفيف عبء ديون البلدان النامية ، في سياق الاحتياجات العامة للموارد المطلوبة للتنمية الذاتية .

٣٥ - وقال إن الاجراءات التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية دخلت مرحلة هامة لايزال فيها الكثير مما يجب عمله وتقتضي التوصل إلى تسويات سياسية . ونظرا لانه لا تبقى إلا دورة واحدة للجنة التحضيرية للمؤتمر ، فإن اليابان تضم صوتها إلى الوفود التي أكدت ضرورة بذل أقصى الجهود للوصول إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة ، حتى ينجح المؤتمر ، وبوجه خاص ، فاليابان يقلقها ألا تستكمل المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية عامة بشأن التغيرات المناخية واتفاقية التنوع البيولوجي في وقت مناسب كيما يعتمدهما المؤتمر . وتدرك اليابان حاجة البلدان النامية إلى المساعدة من أجل تحقيق تكامل أفضل بين البيئة والتنمية ومن أجل تعزيز التنمية القابلة للادامة ، وفي نيتها بالتالي أن تستمر في تقديم المساعدة من أجل التنمية ، مع التركيز على البيئة بوجه خاص .

٣٦ - وذكر أن المشاكل المتعلقة بصيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة ينبغي حلها على أساس المعارف العلمية المتعلقة بالموارد البحرية واستخداماتها . وبناء عليه ، أيدت اليابان قراري الجمعية العامة ٤٤ /٢٢٥ و ١٩٧/٤٥ . وفي السنتين الاخيرتين ، اهتمت اليابان ، وفقا لهذين القرارين ، بتعزيز معاييرها فيما يتعلق بصيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وتعاونت مع الدول الاخرى في جمع وتبادل المعلومات العلمية . وأضاف أنه يسعده الافادة أنه في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، عقد في كندا اجتماع علمي لدراسة صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وأثره على الموارد البحرية الحية ، وجرى في هذا الاجتماع تحليل نتائج برنامج مُحَسَّن للملاحظات العلمية لكندا والولايات المتحدة الامريكية واليابان في شمال المحيط الهادئ . وستعقد اليابان مشاورات مع الحكومات المعنية فيما يتعلق بالتدابير الفعالة لحفظ وادارة الموارد .

٣٧ - واليابان ، وهي من البلدان التي أعلن بناء على مبادرة منها العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، تلاحظ مع الارتياح أن العقد ساعد على خلق وعي لدى المجتمع الدولي بأهمية الوقاية والتأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية على نحو فعال . وترحب اليابان بأوجه التقدم التي تحققت بأنشطة العقد ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وتأمل اليابان أن يسفر الاجتماع الثاني للجنة العلمية والتقنية

(السيد سيزاكي ، اليابان)

المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في غواتيمالا والاجتماع الاول للمجلس الاستشنائي الرفيع المستوى ، الذي سيعقد قريبا في نيويورك ، عن نتائج يمكن وضعها موضع التنفيذ خلال العقد .

٢٨ - وفيما يتعلق بمساعدات الطوارئ التي تقدمها منظومة الامم المتحدة ، أثبتت المآسي التي جرت مؤخرا في العراق وبنغلاديش والقرن الافريقي ضرورة تعزيز جهود الإغاثة التي تضطلع بها الامم المتحدة في هذه الحالات . ويؤيد وفد اليابان تأييدا كاملا اقتراحات تعزيز الآلية القائمة في هذا المجال ، مع مراعاة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وتُذكّر اليابان اللجنة بأن الجمعية العامة ، في قرارها ١١٤/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، أكدت من جديد أن تعزيز مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث هو أكفأ السبل وأكثرها اقتصادا لتحقيق التنسيق الفعال للانشطة الفوشية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل خدمة الناجين من الكوارث .

٢٩ - واليابان ، إذ تشير الى إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، ترى أن عملية الاصلاح لن تأتي بنتائج ملموسة إلا بالتصدي الفعال لمسألة الازدواجية في العمل وتحقيق علاقة تكاملية ملائمة بين مختلف هيئات ومؤسسات المنظومة . وفيما يتعلق بالدراسة التي تقوم بها الجمعية العامة بشأن أعمال الهيئات الفرعية ، ترحب اليابان بمبادرات البلدان الغربية وبالحوار غير الرسمي الذي بدأ بشأن كيفية تحسين الانشطة التنفيذية لهيئات الامم المتحدة ، ضمن أمور أخرى .

٣٠ - السيد فال (السنغال) : أشار الى خصائص الوضع الاقتصادي الدولي الحالي وقال إن هناك عالمين يتباعدان يوما بعد يوم : ١٥ في المائة من السكان يستهلكون ٧٠ في المائة من الدخل العالمي ، ويقل عن ٣٠٠ دولار متوسط الدخل السنوي للفرد في ٤٣ من أقل البلدان نموا في حين يبلغ ٥٠٠ ١٤ دولار في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي . وينبغي إذن تحسين المناخ الاقتصادي الدولي وفحص العلاقة الوثيقة بين الديون الخارجية وعائدات التصدير والتبادل التجاري وزيادة الناتج المحلي الاجمالي .

٣١ - وقال إن مسألة خدمة الديون ينبغي تناولها من زاوية توفر الموارد المالية أكثر من كونها التزاما ازاء الدائنين . وأضاف أن إحدى النتائج الاولى لهذا التصور

(السيد فال ، السنغال)

هي الغاء العقوبات المتمثلة في وقف تقديم مدفوعات أو قروض جديدة للبلدان المتأخرة في السداد . ولكي يكون نظام الديون فعالا ، ينبغي أن تصحبه اسعار عادلة في السوق الدولية للسلع الاساسية التي تصدرها البلدان النامية . وينبغي أيضا تخفيض معدلات الفائدة المرتفعة التي سادت فترة الثمانينات وأدت إلى رفع تكلفة خدمة الديون وتخفيض الموارد المتاحة لتمويل التنمية وتامين النمو .

٣٢ - ومن الضروري زيادة السيولة الدولية بقدر كبير وعلى وجه السرعة ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف ، بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية ، للاسهام في وقف النقل الصافي الحقيقي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو .

٣٣ - ولا يمكن أن ينتظر من البلدان النامية أن تكرس موارد لحماية البيئة ، بينما يحثها المانحون على اعتماد برامج للتكيف الهيكلي ، ويخفضون المساعدة ، ويطبقون سياسات تجارية غير مواتية ويزيدون من ضغوطهم من أجل سداد الديون . ونظرا للاحتياجات الاقتصادية الفورية الهائلة للبلدان النامية ، تجتث هذه البلدان مساحات كبيرة من الغابات مما من شأنه إفقار مواردها الطبيعية . ومن ناحية أخرى ، تمثل صناعات البلدان المتقدمة النمو السبب في أكثر الانبعاثات التي تتسبب في استنفاد طبقة الأوزون والاحترار العالمي ، وكذلك الأمطار الحمضية و ٩٠ في المائة من المخلفات التكسينية في العالم . وحل هذه المشاكل الايكولوجية العويصة التي تزداد تفاقما في افريقيا بسبب الفقر ، يقتضي تخصيص موارد كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي .

٣٤ - وفي حين تحاول البلدان النامية إنعاش نفسها ، تنشأ كتل اقتصادية اقليمية وتزداد قوة بدءا بإنشاء السوق الاوروبية الموحدة في عام ١٩٩٣ . ويزداد هذا الاتجاه قوة باندماج بلدان أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي ، مما يعزز دورها في العلاقات الاقتصادية الدولية . إن تفاعل جميع هذه العوامل يزيد من هامشية افريقيا.

٣٥ - وقال لقد بدأت السنغال عملية عميقة للاصلاح الاقتصادي الهيكلي الشامل ، وعيا منها لمسؤولياتها كعضو في النظام الاقتصادي العالم . وأضاف أن التنمية على المدى الطويل تقتضي توفر استراتيجية وقدرات . والسنغال ، وهي بصدد إعداد دراسات وبرامج وطنية طويلة المدى ، تناشد الأمم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي دعم هذا المسعى بتقديم المساعدة التقنية والمشورة وتخصيص الاموال اللازمة في البداية .

٣٦ - السيد مندبيز (الفلبين) : قال إن الفلبين نددت في مناسبات سابقة بمسألة فيها إهانة لكرامة الانسان : الديون الخارجية . فقضية الديون وقضية الكوارث تمثلان أولويات دولية ينبغي للجنة الثانية أن تنظر فيها بأكبر قدر من العناية والتوجه العملي ، على غرار القضايا الاخرى الواردة في جدول أعمالها : القضاء على الفقر ، تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية ، الصلة بين الديون والتنمية وحفظ البيئة ، الاختتام الناجح لجولة اوروغواي باستصدار قرارات مفيدة لجميع البلدان ، التعاون التقني بين البلدان النامية بدعم أدبي ومالي من جانب البلدان المتقدمة النمو ، الانشطة التنفيذية من أجل التنمية .

٣٧ - وتكرر الفلبين تأييدها لقرارات الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة وللاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها (القرار د إ - ٣/١٨) ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع والاعلان الذي صدر عن اجتماع وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في عام ١٩٩١ . كما تؤيد الاعلان الذي قدمه ممثل غانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والقرارات التي اعتمدت بتوافق الآراء والمتعلقة بالديون الخارجية ، والبيئة والتنمية ، وتنمية الموارد البشرية وإعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

٣٨ - وقال لقد أمكن في السنوات الاخيرة تحقيق الكثير فيما يتعلق بالتفاوض واعتماد قرارات تفصيلية قوية البيان . وتساءل ، ما قيمة هذه القرارات إذا لم تنفذ على نحو فعال ؟ ثم أضاف إنه عوضا عن إجراء مناقشات طويلة وانتاج كم هائل من الوثائق ، ينبغي للجنة الثانية أن تسعى إلى التأثير في اتجاه الانتقال ، وفي آليات التنفيذ وفي التطبيق الفعلي للقرارات . وتحث الفلبين الحكومات على اثبات ارادتها السياسية في التوجه المطلوب .

٣٩ - السيد بورافكين (بييلوروسيا) : قال إن المنطقة التي ينتمي إليها بلده قد عاشت في ظل نظام مركزي يطيع تعاليم ايديولوجية ، ولا يتقيد بقوانين الحياة الاقتصادية الحقيقية . وقد رفضت الحياة ذاتها هذا النظام ، ونشأت في كل هذه المنطقة الكبيرة تغيرات في الدول ترمي إلى إقامة نظام ديمقراطي ، وتتيح إمكانية تاريخية لتحقيق الاعتماد الاقتصادي المتبادل . وما جعل هذا التحول ممكنا هو الإرادة السياسية ، والمؤسسات الدولية تتيح مواصلة التحسين وإنشاء المؤسسات الجديدة

(السيد بورافكين ، بييلوروسيا)

اللازمة . وقد اتخذت الخطوات الاولى اللازمة لادماج البلد في المجتمع الدولي ، ووضعت فلسفة جديدة ، ونشأ توافق واسع النطاق للآراء لصالح التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وأسهمت كثيرا في هذا التقدم القرارات المتخذة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة وفي دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩١ . وتشعر بييلوروسيا أن المجتمع الدولي قد أيد في هذين المحفلين مبادرات بلدان المنطقة . ويجب أن تنفذ العمليات الحالية في عالم لا تسيطر عليه الايديولوجيات ولا توجد فيه معسكرات . وبييلوروسيا تدرك أنه يتعين بذل جهود كبيرة لتحقيق ذلك لكنها تعتمد على تفهم ودعم المجتمع الدولي .

٤٠ - وإن التدابير المنفذة ترمي إلى إقامة اقتصاد سوقي . وقد اتخذ برلمان بييلوروسيا التدابير اللازمة لضمان الاستقلال الاقتصادي للبلد ، وهو يسترشد بأحكام إعلان الاستقلال التام لبييلوروسيا . وهذا الإعلان يتضمن السيادة على الموارد الاقتصادية للبلد . ويتضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي قانون بشأن المنافسة ونظام الملكية الفردية .

٤١ - وسوف تتصرف بييلوروسيا وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاعلانات الاخرى المتصلة به . وعلى الرغم من أنها قد أعلنت استقلالها السياسي والاقتصادي فإنها قد أبدت أيضا رغبتها في التعاون مع جميع دول الاتحاد السوفياتي القديم . وسوف تشارك بييلوروسيا في تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية المعتمدة قبل التغييرات الحالية الرامية إلى إنشاء دول ذات سيادة في مجال اقتصادي جديد وإطار قانوني جديد . وفي اتحاد كازاخستان الحديث أعرب قادة الجمهوريات الاثنتي عشرة ، بما فيها بييلوروسيا ، رغبتها في التعاون ، ونادوا بتوقيع معاهدة تعاون اقتصادي . ويتخذ برلمان بييلوروسيا وحكومتها حاليا تدابير لتشكيل الحياة الاقتصادية ، وصدق على قوانين كثيرة بشأن حقوق الملكية والمصارف والتجارة الخارجية وأيضا بشأن الملكية الخاصة للأرض .

٤٢ - وإن مأساة تشيرنوبل لا يزال لها أصداء في حياة البلد ، وقد استنزفت برامج إزالة آثارها موارد بييلوروسيا . وأمام البلد مجال ضيق للمناورة ، والحقيقة القاسية هي أنها تحتاج إلى معونة خارجية ، سيكون لها أثر حاسم في مصير الاصلاحات الديمقراطية . وتعرب بييلوروسيا عن شكرها على التبرعات المعقودة في المؤتمر الاخير ، لاسيما المعونة المقدمة من أوكرانيا وروسيا . كما أن بييلوروسيا على ثقة من أن هذه التجربة ستكون درسا للبشرية جمعاء .

٤٣ - السيد سرينيفازان (الهند) : قال إن الفقر والرفاهية جاران لا يمكن أن يتصالحا ، وأنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن الدوليين بدون التنمية . وإن التحولات المبشرة بالخير التي شهدها العالم المعاصر يجب أن تفي بوعدها بحل مشكلة التخلف .

٤٤ - ولا يزال لدى البلدان النامية شواغل أساسية خاصة بها انعكست في قرارات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع . وإن برامج التعاون الدولي الجديدة الجاري وضعها يجب ألا تفرض شروطا جديدة على التعاون الاقتصادي الدولي . فالبلدان النامية تعرف ما هي الأولويات الأساسية ، ولا تحتاج إلى وصفات خارجية . وقد تفاقم ضعف البلدان النامية بسبب حالة عدم تأكد هذه - ركود الانتاج ، وعدم استقرار أسعار الصرف والفائدة ، وانكماش الطلب - وبسبب البيئة الدولية المعادية التي تنتج تيارات مالية غير كافية ، وعلاقات تبادل تجاري تزداد سوءا وصعوبة الحصول على التكنولوجيات المتقدمة ، إلى جانب السياسات التجارية الحمائية .

٤٥ - وكان لأزمة الخليج آثار موهنة لعدة بلدان نامية ، منها الهند . فتضاعفت تكاليف الواردات النفطية للهند ، وأثرت الأزمة على الأسواق التقليدية للبلد وعلى تحويلات العمال المغتربين .

٤٦ - ومع ذلك فإن التغير الأهم هو التغير الذي يفرضه تزايد الاعتماد المتبادل فيما بين الأمم والمنافسة في الاقتصاد العالمي . ويجب على البلدان النامية أن تقفز قفزة كبيرة لمواجهة التحديات الجديدة . وعلى الرغم من قيام الهند بإدخال إصلاحات كبيرة على السياسات الصناعية والمالية والنقدية والتجارية فإن هذه التدابير لن تؤدي إلى الرخاء إذا لم يتعاون الشركاء في التنمية لحل المشاكل في المدي القصير . ومن بين العقبات الكبرى التي تعترض سبيل التنمية الديون الخارجية للبلدان النامية ، التي تتراوح بين ١,٣ و ١,٤ بليون دولار . وإن خدمة هذه الديون تهدد بشكل خطير قدرة البلدان النامية على البقاء من الناحية الاقتصادية . ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة إلا بحل كبير ومتكامل يشمل جميع أنواع الديون وجميع أنواع البلدان المدينة . ويجب تطبيق اتفاقات تخفيض الديون على جميع البلدان ، بما في ذلك البلدان التي كافحت كفاحا مريرا للوفاء بالتزاماتها .

٤٧ - والبلدان النامية في أشد الحاجة إلى زيادة في تدفقات الموارد الرسمية والمتعددة الأطراف والخاصة . وينبغي للعالم المتقدم أن يحقق هدف تخصيص ٧,٠ في

(السيد سرينيفازان ، الهند)

المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية حتى تستطيع البلدان النامية أن تؤدي دورا مهما في الاقتصاد العالمي . كما يجب تشجيع تدفقات الموارد الموجهة إلى البلدان النامية من المصادر الخاصة ومن موارد مؤسسات بريتون وودوز .

٤٨ - والتجارة محرك مهم للتنمية ، وتؤمن الهند في هذا الصدد بالتعددية . ويجب أن تكلل جولة أوروغواي بنتائج متوازنة تعكس الأولويات الانمائية للبلدان النامية وكذلك الشراكة بينها وبين العالم المتقدم في عملية النمو العالمي . وإن وفد الهند يشعر بالقلق بصفة خاصة بسبب الحواجز التي تعترض نقل التكنولوجيا والمقامة فيما يتعلق بالملكية الفكرية وتكنولوجيات معينة ذات "طبيعة حساسة" . والوصول الى التكنولوجيا قاعدة لا غنى عنها لزيادة الانتاجية . ويجب إنشاء نظام عادل لنقل التكنولوجيا بتكاليف معقولة .

٤٩ - وإن للانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية أهمية كبرى للهند . ويجب تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ تنفيذا تاما . وتود الهند إجراء زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للمساعدة التقنية تلبية لاحتياجات البلدان النامية .

٥٠ - ولم يبق على انعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية في ريودي جانيرو سوى تسعة أشهر . وحل المشاكل البيئية مسألة ملحة بصفة خاصة في البلدان النامية حيث يقترن تدهور البيئة بالفقر المدقع . وتأمل الهند في أن تحترم نتائج المؤتمر المذكور حسبما ستنعكس المبادئ والاتفاقيات وبرامج العمل التي ستنبثق عنه المبادئ الواردة في قرار الجمعية ٢٢٨/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ومبادئ إعلان استكهولم . ويجب أن ترمي جميع الاتفاقات الى تكامل البيئة والتنمية ، والاعتراف بالحق في التنمية ، وضرورة وضع مسؤوليات محددة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية . وينبغي للبلدان المتقدمة أن تعترف بمسؤوليتها الاساسية عن التلوث ، وأن تضع تحت تصرف البلدان النامية موارد إضافية وتكنولوجيات سليمة بيئيا .

٥١ - ويتضمن قرار الجمعية العامة ٣٦٤/٤٥ برنامجا تفصيليا للإصلاح في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي والقطاعات الاخرى المتصلة بهما . وعلى أساس هذا البرنامج ينبغي للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين أن تنظر في كفاءة وفعالية بعض الهيئات الفرعية التابعة للجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وتعتقد الهند أنه قبل

(السيد سرينيفازان ، الهند)

إلغاء أو تغيير الهياكل القائمة ينبغي دراسة إمكانية تحسينها . وترجع أوجه القصور الى عدم كفاية الإرادة السياسية أو الموارد أو التنسيق وعدم تركيز الجهود على ما يمكن تحقيقه في إطار القيود الراهنة . ويجب تحديد الثغرات الموجودة وسدها لكن يجب عدم التسرع بإدانة هيئات معينة لانها لم تحقق ما كان منتظرا منها .

٥٢ - وتعتقد الهند أنه يجب تحقيق تنسيق أفضل فيما بين مؤسسات المنظومة العاملة في ميدان تقديم المساعدة الانسانية الدولية الى البلدان المنكوبة بالكوارث . ويجب ألا تتدخل جهود التنسيق في مجالات حساسة تمس السيادة الوطنية والشؤون الداخلية للبلدان . وتؤيد الهند فكرة إنشاء آلية جديدة لتنسيق المساعدة الغوثية ، كما تعتقد أن البيان الوزاري لمجموعة السبعة والسبعين المؤرخ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ يمثل منطلقا جيدا .

٥٣ - ويؤيد وفد الهند اقتراح الامين العام بتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب ، والفكرة التي طرحها بعقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية . وعلى الرغم من أن جدول المؤتمرات الدولية لعام ١٩٩٢ مكتظ للغاية فإنه سيكون من السخرية بمكان ألا يؤيد المجتمع الدولي في الوقت الذي ينادى فيه بالتكافل عقد مؤتمر ينظر فيه بشكل شامل في التحديات التي تواجه هذا التكافل .

٥٤ - السيدة حسن (مصر) : قالت إن العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية قد تغيرت بصورة جذرية . فقد أصبح لا يمكن فعلا التفكير في عالم مقسم الى بلدان أو مناطق لا تبالي بمصير سائر العالم ، لان مصالح الشعوب قد تشابكت ويكمل بعضها بعضا . ومبدأ العالمية هذا يتجلى في تسارع عملية إدماج دول أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي . وينطبق نفس هذا المبدأ على البلدان النامية . بيد أن هذه العملية يجب ألا تؤدي إلى استبعاد أي بلد لان هذا لن يسفر إلا عن إحلال تفاقم الانقسام بين الشمال والجنوب محل المواجهة بين الشرق والغرب .

٥٥ - وينتظر من المجتمع الدولي أن يفعل الكثير لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يضمن السلم والامن والاستقرار والتنمية الاقتصادية بمشاركة تامة من الجميع ولصالح الكل . ولذا يجب أن تسترشد دول العالم في أعمالها بمقتضيات العدل والواقعية والحوار وتقاسم المسؤولية والشراكة التامة ، ويتعين استعادة النمو المتوازن للاقتصاد العالمي وكذلك تنشيط التنمية في البلدان النامية .

(السيدة حسن ، مصر)

٥٦ - ومن ثم يجب الاهتمام على سبيل الاولوية بمشاكل التنمية وبتصحيح التشوهات والاختلالات التي تعرقل تقدم ما يسمى بالعالم الثالث ؛ وتأمين اشتراك البلدان النامية في اتخاذ القرارات ، وكفالة ألا تؤدي الاتفاقات الاقليمية أو الثنائية بين البلدان المتقدمة الى المساس بالتعددية وأن تراعي مصالح جميع الاطراف ، وتعزيز دور الامم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي .

٥٧ - وينبغي للدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تنسق أعمالها في مجال التضامن مع افريقيا . ان اقتصاد القارة لم يتطور بشكل مرض في خلال فترة برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . والتدابير المقترحة حاليا لإعطاء دفعة للتحول الاجتماعي الاقتصادي في افريقيا قد لا تكون واسعة النطاق وسخية بقدر ما كان يؤمل لكنها تستحق إعطاءها فرصة .

٥٨ - وليست افريقيا وحدها هي التي تواجه عقبات اقتصادية بل أن أمريكا اللاتينية وآسيا قد تأثرت أيضا باستمرار اختلالات داخلية هائلة وباتخاذ البلدان المتقدمة تدابير حمائية ينبغي أن تزول بنهاية المفاوضات المتعددة الاطراف في جولة أوروغواي .

٥٩ - كما لا يزال من الضروري إزالة عقبتين خطيرتين أخريين لاستكمال الانتعاش الاقتصادي الذي بدأته البلدان النامية . والعقبة الاولى هي المديونية الخارجية ، وهي مشكلة تتمثل في أن البلدان المدينة قد تستطيع التحرر لو تضاعفت التدابير التي شرع حاليا في اتخاذها لإزالة عبء ديون أو تخفيفه . والعقبة الثانية تتعلق بالقيود المفروضة على حرية نقل العلم والتكنولوجيا .

٦٠ - فمن غير المقبول اقتصاد عالمي يزداد تكاملا أن يظل معظم البشرية يقاسي من التخلف والفقر . وهناك حاجة ملحة إلى رفع مستوى معيشة جميع البشر ، ولا سيما أضعف الفئات السكانية .

٦١ - وستتيح الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فرصة عظيمة لإقامة حوار حول العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب .

٦٢ - وسيشارك وفد مصر بنشاط في المناقشة المتعلقة بتعزيز قدرة منظومة الامم المتحدة على الاستجابة للطوارئ الإنسانية .

٦٣ - السيد غلبدراكا (منغوليا) : قال إن آراء منغوليا قد انعكست أساسا في البيان الذي أدلى به ممثل غانا باسم مجموعة الـ ٧٧ . وإن الترابط المتبادل الذي يتسم به الاقتصاد العالمي قد ازداد كثيرا لكنه لم يُنشئ نظام يقترن فيه هذا التكامل المتزايد بمعاملة منصفة . وإن الفارق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يزداد ؛ ولم تحل مشكلة الديون الخارجية ؛ ولا تزال الحمائية والظروف غير العادلة الاخرى قائمة في العلاقات التجارية ؛ ولا تزال الصعوبات التي تكتنف الحصول على التكنولوجيا المتقدمة قائمة . وكل هذه المشاكل تؤثر على الغالبية العظمى من البلدان النامية . ولذا فإنه من المهم تكثيف الحوار بين الشمال والجنوب .

٦٤ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يراعي الالتزامات المعقودة في إعلان دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، وهما وثيقتان تمثلان أساسا مهما لإقامة علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة حقا .

٦٥ - ويستدعي تدهور حالة البيئة في العالم تعاونا وثيقا على المستويين العالمي والإقليمي . وتأمل منغوليا في أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية معلما مهما فيما تبذله الدول من جهود للحفاظ على النظم الإيكولوجية في كوكبنا .

٦٦ - وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى البلدان الصغيرة المنخفضة الدخل . وإن منغوليا تؤيد تماما المبادرات الرامية إلى عقد مفاوضات ثنائية حول الديون ، أو إلغاء خدمة الديون أو وضع جدول زمني طويل المدة لسداد ديون أقل البلدان نموا .

٦٧ - وقد بدأت حكومة منغوليا التي انتخبها الشعب برنامج إصلاح اقتصادي لتحويل اقتصاد البلد بسرعة وبصورة كاملة من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد سوقي . وطوال نحو سبعين عاما كانت التجارة الخارجية لمنغوليا تعتمد في الواقع على بلد واحد ، وكان الاقتصاد يتسم باستخدام غير كفء لموارد الدولة ونمو بطيء وركود ، علاوة على انعزال عن سائر العالم تزيد منه العزلة الجغرافية للبلد . وفي عام ١٩٩١ انخفض الدخل بقيمته الحقيقية والتجارة الخارجية والاستثمارات بشكل لم يسبق له مثيل . ومنذ أواخر عام ١٩٩٠ طلبت منغوليا من عدة بلدان متقدمة ومن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تقدم إليها مساعدة طوارئ لتنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي . وتعرب منغوليا عن شكرها لما تلقته من مساعدة قيمة من حكومتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصرف الآسيوي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

(السيد غلبدراكا ، منغوليا)

٦٨ - وقد تطلعت حكومة منغوليا إلى ما بعد البرنامج الفوري لحل الأزمة فاتخذت تدابير جسورة محددة لتحقيق استقرار الاقتصاد ووضع إطار بأسرع ما يمكن ، يكون بمثابة حافز على النمو السليم ويؤدي إلى توازن الميزانية الحكومية والحد من النمو النقدي وتحرير معظم الأسعار وكذلك التجارة الخارجية والداخلية . ويقوم الإصلاح على تحويل معظم المؤسسات والوحدات الزراعية والرعوية المملوكة للدولة إلى مؤسسات خاصة وإقامة نظام اقتصادي حر .

٦٩ - الانسة كاري (جزر البهاما) : قالت إن الدورة الحالية للجمعية العامة تنعقد في بداية تحول سياسي جديد : تغيرات في العلاقات بين الشرق والغرب ، ومسيرة نحو الديمقراطية ، وانتخابات حرة ، وتضاؤل الأنظمة الديكتاتورية العسكرية . وعلى الرغم من هذه الاتجاهات المؤاتية فإن التوقعات غير مؤكّدة ولا تبشر بالخير . فقد حدثت نكسات سياسية كبيرة ، ونشأت أشكال جديدة من العنف ، وما زالت آثار حرب الخليج تؤثر على آفاق السلم والتنمية ، وما زال عبء الديون الخارجية يتسبب في نقل صافي لموارد البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية .

٧٠ - ولذا فإن الحاجة إلى التعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي أشد عن ذي قبل . وللأمم المتحدة ، وللجنة الثانية على وجه التحديد ، دورٌ مهم للقيام به في هذا الميدان . فما زالت الديون تمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ، ومما يدعو للأسف أنه لم يُحرز تقدم كبير في هذا الصدد . وإن التضخم يتسارع والفجوة تزداد بين الشمال والجنوب . فثمة حاجة إلى حلٍ وافٍ ودائم يخفض جميع أنواع الديون ، ويتضمن تدابير وقائية . فينبغي حث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير ملموسة لتطبيق سياسات اقتصادية سوقية لأن هذه السياسات تمثل أساس التقدم الاقتصادي والتنمية القابلة للإدامة . وتدرك جزر البهاما أن تعزيز النمو والتنمية مهمة تقع أساسا على عاتق كل بلد . وقد استحدثت جزر البهاما في هذا الصدد برنامجا استثماريا لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية وإنشاء شركات أجنبية في مناطق معينة من البلد وإدارتها وتوسيعها ، وذلك عن طريق منح إعفاءات وحوافز ضريبية . ومن المؤكد أن هذه المبادرة ستكون مفيدة لتنمية البلد وستشكل نموذجا يستحق أن تنظر فيه بلدان أخرى .

٧١ - وقد انقضت خمس سنوات على بدء جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي ترمي إلى إنهاء الحمائية . بيد أن الحمائية تفرض على البلدان النامية تكاليف تبلغ مائة مليون دولار سنويا ، تمثل ما تخسره من إيرادات تصدير المنتجات الزراعية .

(الانسة كاري ، جزر البهاما)

٧٢ - وإن تقدم البلدان النامية والمحافظة على البيئة مترابطان ترابطا لا ينفصم ، وقد جاء انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الوقت المناسب . وقالت إن وفدها يعتقد أن الامر لا يحتاج إلى حلول شكلية قصيرة الأجل بل إلى تعاون دولي فعال تشترك فيه البلدان المتقدمة والبلدان النامية على قدم المساواة من أجل سلامة البيئة . ويجب على البلدان الصناعية أن تعترف في هذا الصدد بمسؤوليتها عن الحد بصورة كبيرة من العبء الذي تفرضه على النظم الايكولوجية .

٧٣ - وأعربت عن سرور وفدها للتقدم الذي أحرزته اللجنة التحضيرية للمؤتمر واللجنة التفاوضية الحكومية الدولية فيما يتعلق بوضع إطار بشأن التغير المناخي التنوع البيولوجي . بيد أنه لا تزال هناك مسائل بلا حل ، لاسيما المسائل المتعلقة بالموارد المالية الاضافية ونقل التكنولوجيا .

٧٤ - وقالت إن وفدها يشعر ببالغ القلق إزاء المآسي الناجمة عن الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ ، ويرى أن من الضروري اتخاذ قرار بشأن تدابير لتحسين قدرة البلدان على التصدي لهذه الكوارث . ويرحب في هذا الصدد بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ المتعلق بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . واستطردت قائلة إن جزر البهاما قد أنشأت لجنة وطنية لتنسيق الجهود لتقليل أثر الكوارث الطبيعية إلى أدنى حد .

٧٥ - ومضت تقول إن الجهود التي يبذلها برنامج الامم المتحدة الانمائي لمساعدة البلدان النامية في تحديد استراتيجيتها للتنمية البشرية للتسعينات يستحق الثناء وكذلك التركيز على أهمية تنمية الموارد البشرية في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع . وأعربت عن أمل وفدها في أن تتحول المسؤولية الجماعية والتعاون الدولي إلى الارادة السياسية اللازمة لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥